أخطبوط الفساد

قضية استعصت على الحل..

"الفساد يلتهم اليمن" هكذا صرخ خبراء ومواطنون بألم شديد يعكس ما يعانيه المواطن اليمني الذي قرر الفساد أن يجعله فقيرا ويكابد حياة معيشية قاسية . هذا الأمر تؤكده منظمة الشفافية العالمية التي شطبت اسم اليمن بسبب وصول الفساد إلى مستوى غير طبيعي وبات يشكل خطرا كبيرا على بلد صنفت في المرتبة السابعة بين الدول الأكثر فسادا في العالم.

كتب / محمد راجح

يرى رئيس مؤسسة المهاجر مندعي عبدربه ديان أن الفساد يعد أصعب ملف استعصى على الحل ، لأن التركة كانت ثقيلة وزادت حدتها العامين الماضيين .

ويؤكد أن منظمة الشفافية العالمية شطبت اسم اليمن قبل ثلاثة أشهر بسبب تضارب أرقام إنتاج النفط ، كما أن اليمن سابع دولة الأكثر فسادا في العالم .

ويرى مندعي إذا ما نظرنا إلى السبب سنجد ضعف الجهاز الإداري والأجهزة الرقابية المختصة بمكافحة الفساد ، حيث مع الأسف لم يتم وضع قيادات مناسبة لهذه الأجهزة الإدارية الهامة تستطيع مواجهة الصدمات والتصدي بحزم للفساد.

يضيف ديان قائلا : انظر مثلا إلى لجنة مكافحة غسيل الأموال لم تستطع طوال العامين الماضيين الحد من تهريب الأموال إلى الخارج بشكل كبير، بالإضافة إلى أن جهاز الرقابة مشلول وأجهزة مكافحة الفساد غير قادرة على المواجهة ، ولهذا كما يرى ديان فان الفساد يقف عقبة أمام اليمن .

ويشير رئيس مؤسسة المهاجر إلى أن الفساد اكبر مصيبة نواجهها في اليمن وخطره كبير وهو الذي دمر البلاد .

عائق

يرى معمر السلامي خبير في منظمة "بناء" للتنمية الإدارية أن الفساد يعيق البناء الاقتصادي ويكبح حركة الاستثمار.

ويؤكد أن الفساد يدمر التنمية وحقوق الأجيال في الثروة والتنمية ، ويتسبب كما يقول بحرمان المواطن من الحصول على حياة معيشية كريمة .

ويقول : لو أخذ ملف مكافحة الفساد والجهاز الإداري حيز اكبر من الاهتمام الواسع سينعكس بالطبع ذلك على الجانب الاقتصادي .

ويؤكد السلامي أن الفساد يحجم الاقتصاد لأنه يبدد الموارد ، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والجمركي بنسب كبيرة والاهتمام بتنمية الموارد بتأكيد سينتعش الاقتصاد .

ويقول: إن أغلب المرافق المالية والإدارية تعمل بدون ضوابط وهذا أمر ينبغي الوقوف إمامه بحزم لتلافي خطورته.

آفة تدميرية

يرى السلامي أن الفساد ينخر الأجهزة الإدارية بمختلف أنواعها في بلادنا وبالتالي لا يتم توجيه أي خطط أو برامج تنموية لمكافحة الفقر والبطالة وتوزيع الموارد على المستوى المركزي والمحلي ، بالإضافة إلى عدم وجود معايير لتوزيع الثروة بحيث تقوم على أساس العدالة والاعتبار الجغرافي والسكاني ومستوى الحالة في المستوى المحلي ، ومستوى الفقر والبطالة حتى يكون هناك توازن في توزيع الثروة والدخل والمستوى المعيشي للناس .

يؤكد المواطن ماجد الشرماني ما قاله السلامي ، فهو كموظف لا يريد فقط أن يأكل ويشرب بل يريد أن يعيش حياة كريمة بما في ذلك المعنى من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية .

ويرى أن الفساد يفقر المواطن اليمني لأنه يبدد الموارد ويشتتها ويجعلها تصب في اتجاه واحد وهو جيوب فئة نافذة محدودة ، بينما مختلف فئات وشرائح المجتمع تعاني من فقر وأوضاع معيشية صعبة.

وفقاً لتقرير دولي:

المفسدون فئات نخبوية تشكلت عبر عقود

حين قررت هيئة تحدي الألفية تعليق أهلية حساب اليمن للاستفادة من برنامج تحدي الألفية في نوفمبر 2005م بسبب التدني في 16 معياراً تستخدمه هيئة تحدي الألفية لتحديد استمرار الأهلية في الهيئة، قررت العديد من الدول المانحة مساعدة اليمن بإجراء دراسة عن قضايا الفساد اكبر معيق للتنمية حينها وللحكم الرشيد.

تقرير احمد الطيار

حينها كلف الدكتور جلين أي روبنسن وفريقه بالمساعدة في تشخيص الفساد ومساعدة اليمن على وضع حلول وعندها قام الفريق بجولة في اليمن لإجراء مقابلات ميدانية مع العديد من المختصين في الحكومة ورجال الأعمال والمجتمع المدني للبحث في حلول لمكافحة قضايا الفساد المستشري من بعد العام 2006م كانت المفاجأة أن اليمن لا يزال يرزح تحت منظومة من الفساد وبذلك تأكد للعالم مدى الفشل الذي يلحق بالأجهزة الرقابية ومقدار الفساد البالغ حد لايطاق .

في تقرير الفريق الخاص بوكالة التنمية الأمريكية قام الخبراء بإجراء تحليل لعدد من الوثائق المحلية والدولية قبل العمل الميداني الفعلي واستفاد من تقييمات الفساد التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في منغوليا وموزنبيق وأوكرانيا في تطوير وتنفيذ إستراتيجية تقييم مكافحة الفساد الجديدة.

وظهرت المصالح القبلية في نخبة جديدة من رجال الأعمال فبالمقارنة مع نخبة رجال الأعمال التقليدية تعتمد نخبة رجال الأعمال المتطفلة بشكل كلي على العقود الرسمية في أعمالها التجارية ولذلك حصدت هذه النخبة أرباحاً ضخمة من النظام غير الشفاف لمنح العقود الرسمية ومن الابتزاز المستأصل في علمية المشتريات .

ويأخذ دعم المصالح للقبائل البارزة عدة أشكال فأكثر الطرق مباشرة عن طريق تحديد دعم للقبائل في الموازنة العامة للدولة حيث ترفض الحكومة اليمنية اعتبار هذه الهبات فسادا بحد ذاته واعتبرته دعماً للتركيبة الاجتماعية التقليدية في اليمن .

ومن الطرق الأخرى لدعم القبائل الأجور التي تسلمها السلطة لموظفي الأمن التابعين لشيوخ القبائل عبر وزارة الإدارة المحلية والتي من المفترض أن تراقب الحكومة المحلية كما تستفيد القبائل من توزيع المصالح للجيش وتكوين طبقة برجوازية متطفلة .

مجتمع رجال الأعمال ،التقليدي غير القبلي والذين كان لهم دور بارز في الاقتصاد السياسي الجديد .لكن ركودهم النسبي ونظرتهم المتشائمة لمستقبل اليمن دفع بعض رجال الأعمال لمغادرة البلاد.

هذا بالإضافة إلى نمو طبقة برجوازية قبلية متطفلة في السنوات الأخيرة تحصل على دخلها بشكل عملي من العقود الرسمية التي تحصل في الغالب في ظل ظروف فاسدة.

وتشمل النخب غير الضرورية والتي يمكن الاستغناء عنها على طبقة التكنوقراطيين والتي تعد ضرورية لإدارة الدولة بطريقة نسبيا وعلى النخب المحلية التي تتمتع منزلة عالية ضمن الدوائر الانتخابية المحلية الهامة .

وللسلطة قدرة كبيرة في تعزيز مكانة ورقي الأفراد المصنفين ضمن هذه النخبة أو تحجيمهم والحط من آليات الفساد.

هناك أربع آليات أساسية يتم من خلالها توزيع المصالح الكبيرة في اليمن وتعتبر الموازنة العامة احد هذه الآليات فتحتوي الموازنة العامة على مخصصات مستقلة للجماعات المفضلة مثل القبائل ولا يتمتع البرلمان بسلطة رقابة هادفة للموازنة حيث انه ،وفي كافة الأحوال ليس له من الأمر إلا التصويت لصالح أو ضد الموازنة.

أما الآليات الأخرى الأساسية الأخرى لتوزيع المصالح فهي نظام المناقصات ومسئولين حكوميين وتتم المناقصات، وفي الغالب دون عروض تنافسية مفتوحة وقليل من الشفافية والمساءلة فمن الممكن أن تصبح عملية العطاءات طريقة سهلة لمكافأة الحلفاء المفضلين وعن طريق منحهم عقود.

القطاع الخاص

يواجه القطاع الخاص مصادر متعددة من الفساد الرسمي حيث يتوجب على الشركات تكييف الأعمال التجارية للتعامل مع الفساد المتفشي أو مغادرة السوق ،ويشير التقرير إلى أن تطبيق القوانين التجارية وعلى وجه الخصوص وضع القانون موضع التنفيذ غير كاف حيث يبدو أنه تم إصدار القوانين التجارية على عجالة في فترة الوحدة حيث تم احتسابها من القوانين الأقسى والأكثر تعقيدا في البلدان الأخرى .

وعندما يقوم رجال الأعمال بمقاضاة الحكومة يجد القطاع الخاص تحيزا قضائيا قويا في صالح الحكومة وتخلق أنظمة الضرائب والجمارك الفساد والنظرة السيئة للقطاع الخاص تجاه الحكومة .

الفساد الكبير في اليمن

لا يعتبر الفساد الكبير ظاهرة عرضية في اليمن ولكنه الصمغ الذي يبقي الوضع كما هو عليه إذ يتم مكافأة النخب المنقسمة بأشكال وطرق بغض النظر عن الحصول على دعمهم السياسي وحيث أن هياكل الدولة اليمنية ضعيفة جدا فقد أصبح توزيع المصالح للنخب المتفاوتة أكثر الطرق فاعلية للسيطرة الاجتماعية عوضاً عن الإجراءات المؤسسية وكجزء من حلقة مفرغة زاد نظام توزيع المصالح هذا من إضعاف المؤسسات الرسمية وجعل بناء الدولة أمر في غاية الصعوبة ولا يعتبر الفساد معضلة انتقالية حتى تحل مؤسسات الدولة محل نظام

كلفت أضرارها 552 مليون ريال

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يضبط 47 قضية اعتداء على المال العام

تمكن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من الوقوف على العديد من الوقائع الجنائية الواقعة على المال العام في الجهات المشمولة برقابته بالوحدات الإدارية في جميع أنحاء الجمهورية وإحالتها إلى الجهات الإدارية والقضائية المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها .

تقرير احمد الطيار

وبين الجهاز أن عدد الحالات والوقائع التي تم اتخاذ الإجراءات القانونية المعتمدة بحقها خلال النصف الثاني للعام 2012م 47 قضية قدر إجمالي الأضرار الناجمة عنها بمبلغ وقدره 552 مليونا و333 ألف ريال.

ويقول الجهاز أنه تلقى العديد من البلاغات من قبل الجهات الخاضعة لرقابته والمتضمنة الوقائع الجنائية على الأموال العامة التي تم إحالتها من قبل تلك الجهات إلى القضاء حيث قام الجهاز استنادا إلى الصلاحيات المخولة له قانونا بإعداد قاعدة بيانات حول تلك القضايا والبلاغات ومباشرة متابعتها لدى الجهات المختصة ولدى الجهات القضائية بغية الإسراع في اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

وبالإضافة إلى الأموال النقدية بالريال اليمني هناك 90600 دولار بالإضافة إلى أضرار عينية تمثلت في سيارات وأثاث وأجهزة وأراض وعقارات تخص الدولة، ويشير الجهاز إلى أن هذه العمليات تأتي إستنادا إلى قانون الجهاز المركزي رقم (39) لسنة 1992 م ولائحته التنفيذية وإلى منهجية الجهاز الرقابية وخطته السنوية.

اكتشاف

ينوه الجهاز في تقرير متخصص للرقابة الإعلامية أن عدد القضايا المكتشفة من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، بلغت خلال تلك الفترة 22 قضية، 5منها عبارة عن قضايا رهن التصرف الإداري، و15 قضية رهن التحقيق وقضية واحدة رهن المحكمة الابتدائية، وقضية واحدة أمام الجهات الأمنية، وشملت تلك القضايا أمانة العاصمة ومحافظات تعز وإب وحضرموت والبيضاء والحديدة وحجة والمهرة وشبوة وريمة وقدرت الأضرار الناجمة عنها بمبلغ 407 ملايين و531 مليون ريال بالإضافة إلى 67 ألف دولار وأضرار عينية أخرى.

أما القضايا المبلغة للجهاز عن طريق الجهات المعنية الخاضعة لرقابتها فيرصد التقرير أن عددها بلغ 25 قضية، منها 20 قضية رهن التحقيق، و3 قضايا رهن التصرف الإداري، وقضية واحدة أمام الجهات الأمنية، وقضية واحدة رهن المحاكمة الابتدائية ،وشملت تلك القضايا كلا من أمانة العاصمة وتعز وإب وعدن والمهرة والبيضاء والحديدة ومارب، وقد بلغ إجمالي الأضرار الناجمة عنها 144 مليونا و801 ألف ريال بالإضافة إلى 23600 دولار، وأضرار عينية أخرى.

وحيال تلك القضايا فإن الجهاز يؤكد باستمرار على ضرورة إيجاد معالجات ناجعة ووقائية لحماية الأموال والممتلكات العامة وتلافي أوجه القصور والاختلالات التي تؤدي إلى استمرار انتهاكات حرمة المال العام .

ولفت إلى أن من أبرز تلك الاختلالات التي لم تعالج ولم يتم تلافيها حتى الآن، ضعف منظومة الرقابة الداخلية في تلك الجهات وما يصاحبها من ضعف الرقابة السابقة والمصاحبة التي تقوم بها إدارات الرقابة والتفتيش وممثلو وزارتي الخدمة المدنية والمالية في العديد من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز ،إضافة إلى ما توضحه مؤشرات قضايا المال العام أن من ضمن المتسببين في وقوع العديد من تلك الانتهاكات هم بعض المختصين المعنيين بالرقابة السابقة والمصاحبة في تلك الجهات.

ويأتي في المرتبة الثانية عدم تنفيد المختصين في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز لنص المادة 207 /ب من قانون الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 1991م والتي تقضي بوقف المتهمين عن العمل دون حاجة إلى صدور قرار بذلك متى ماتم إحالتهم إلى النيابة العامة ،الأمر الذي يترتب عليه تكرار انتهاكهم لحرمة المال العام واستمرارهم بالإضرار به إضافة إلى أن عدم وقفهم عن العمل يتيح لهم فرصة إخفاء الأدلة والتلاعب بها على نحو يمكنهم من الإفلات من العقاب وضياع المال العام المنهوب جراء ذلك .

وجاء تقاعس بعض الجهات الحكومية الواقع فيها تلك الوقائع عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتهمين بارتكاب وقائع جنائية ومخالفات مالية وإدارية جسيمة مضرة بالمال العام في المرتبة الثالثة حيث أن العديد من تلك الجهات لاتقوم بمساءلتهم إداريا و إحالتهم للقضاء ،كما لاتقوم بإيقافهم عن العمل وفق ماسبق الإشارة إليه الأمر الذي يجعلهم يتمادون بإلحاق الضرر بالمال العام بصورة مستمرة ومتكررة بل ويدفع ويشجع الموظفين الآخرين على انتهاك حرمة المال العام ومنع تكرارها وتفاقمها.

وهناك أيضا عدم التزام العديد من الجهات الواقعة فيها مثل تلك القضايا بتنفيذ توصيات الجهاز المدرجة بتقاريره والمعززة بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية الصادرة إليهم بشأن ما تضمنته تقارير الجهاز وبما من شأنه معالجة أوجه القصور التي تتسبب في حدوث تلك الانتهاكات المضرة بالمال العام ومنع تكرارها وتفاقمها.

وعدم التزام معظم الجهات الحكومية بما نصت عليه المادة 4/ 15 من قانون الجهاز رقم 39 لسنة 1992م والمادتان 62،63 من القانون المالي رقم 8 لسنة 1990م والتي واجبت على كل الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز إبلاغه ووزارة المالية بكل ما تكتشفه من مخالفات إدارية ومالية جسيمة ومن وقائع جنائية مرتكبة لديها فور اكتشافها ،حيث لاحظ الجهاز عند اطلاعه على إحصائية نيابات الأموال العامة المرفوعة إلى فخامة رئيس الجمهورية عن قضايا المال العام الوزارة خلال الأعوام 2003 و2004 و2005 و 2006م أن هناك مئات القضايا المحالة من تلك الجهات إلى النيابات دون أن يبلغ الجهاز ووزارة المالية بها عملا بما نصت عليه القوانين النافذة .

وحيال تلك الملاحظات فقد أوصى الجهاز بضرورة قيام الجهات الواقعة فيها الوقائع الجنائية المضرة بالمال العام باتخاذ الإجراءات القانونية وتكليف المختصين بالشؤون القانونية فيها بمتابعة تلك القضايا، كما حث الجهات الإدارية والقضائية المختصة بسرعة البت في تلك القضايا وإصدار القرارات والأحكام الرادعة حيال كل من انتهك حرمة المال العام وفق مقتضيات الشرع والقانون لكي يكونوا عبرة لغيرهم وعلى نحو يكفل الحد من الفساد.

رئيس منظمة «برلمانيون ضد الفساد»:

غياب تطبيق مبدأ الثواب والعقاب.. وراء تفاقم الظاهرة

أكد الدكتور عبدالباري عبدالله دغيش عضو مجلس النواب، رئيس منظمة (برلمانيون يمانيون ضد الفساد "يمن باك") أن اختلال تطبيق مبدأ الثواب والعقاب هو السبب الرئيسي وراء شيوع ثقافة الفساد والإفساد في اليمن.

وأضاف في حوار أجرته معه "الثورة" أن المراحل الانتقالية عادة تكون بيئة غير مناسبة لأن تكون الشفافية والنزاهة هي السائدة والأعلى صوتاً.. تفاصيل أكثر في السطور التالية:

حوار/ حسن شرف الدين

* المؤسسات والهيئات الحكومية بمختلف مهامها تعاني من فساد مالي وإداري.. برأيك ما هي أسباب تزايد هذه الظاهرة؟

- أهم مبدأ هو اختلال تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، وهذا هو السبب الرئيسي وراء شيوع ثقافة الفساد والإفساد للأسف الشديد، أن يتساوى المحسن والمسيء معادلة سوية غير عادلة، وبالتالي تؤدي إلى ترسخ هذه الثقافة.. في أي مجتمع من المجتمعات عندما يكون تطبيق مبدأ الحساب والعقاب مختل يشجع على ترسخ ثقافة الفساد في أي مجتمع من المجتمعات..أنا لا أستطيع الآن أن أطلق حكماً دون أن تكون حيثيات ودراسات محددة حول مدى انتشار الظاهرة وتوغلها من محدودية انتشارها.. لكن من المعلوم أن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ما زال قاصرا.

غير مناسبة

* منظمات دولية صنفت اليمن مؤخرا من الدول المرتفع فيها نسبة الفساد، خصوصا في المنطقة العربية..على ماذا يدل هذا التصنيف؟

- المراحل الانتقالية عادة تكون بيئة غير مناسبة لأن تكون الشفافية والنزاهة هي السائدة والأعلى صوتاً.. ما زالت الأوضاع بحاجة إلى تكاتف الجميع من أجل نجاح هذه المرحلة..المراحل الانتقالية عادة في المجتمعات التي تشهد مراحل انتقالية عادة ما تكون هناك مشاكل كبيرة، وفي مقدمة هذه المشاكل تأتي المشاكل المالية التي تهدد حياة الإنسان وتهدد بالتالي قوته ورزقه والخدمات، نحن نشعر الآن أن الخدمات التي يجب على الدولة أن تقدمها ما زالت مهددة بقطع خدمات الكهرباء وتفجير أنابيب النفط والغاز، وبالتالي هذه تعتبر من الأشياء التي تسبب في إهدار الأموال العامة بشكل كبير وخسائرها بالتالي تكون كبيرة.

مريض أعصاب

* ما هو تقييمك لأداء الحكومة للحد من ظاهرة الفساد؟

- أتذكر عندما تم تشكيل هذه الحكومة وعرضت مناصب وزارية على بعض الأشخاص رفضوا أن يتحملوا المسئولية حينها، وربما كانوا يقدرون مدى الصعوبات التي ستعترض هؤلاء.. وبإمكاني أن أشبه هذا الأمر بوضع مريض الأعصاب الذي تصيبه جلطة دماغية ويذهب في غيبوبة ويسعف إلى طبيب الأعصاب ويتم أخذه إلى الإنعاش وعلاجه وعندما يفيق من غيبوبته يخرج ربما ببعض الشلل أو صعوبة في التحدث، بشكل عام تكون هناك مشاكل ترافقه لفترة ويكون بحاجة إلى إعادة تأهيل وإعادة إدماج.. عادة طبيب الأعصاب قليلاً ما يتجمل مع المرضى لأن المريض دائماً ترافقه مشاكل صحية إضافية تحتاج إلى وقت طويل لأجل التخلص من هذه الأمراض..وأنا أرى أن البلد عندما جاءت حكومة الوفاق الوطني إلى سدة الحكم وكذلك رئاسة الجمهورية كان في وضع شبيه بالذي هو في حالة غيبوبة وبحاجة إلى إسعاف وإنقاذ، وبالتالي الصعوبات التي ستواجه حكومة الوفاق الوطني وهي حكومة مكونة من توجهات مختلفة، وبالتالي طالما وأن هناك أناساً لاعبين خارج حكومة الوفاق الوطني ولهم تأثير وباستطاعتهم التأثير على سير الأداء وضعف المصداقية لدى الأطراف الموجودة في الساحة.. وبالتالي سيؤثرون على سير أداء حكومة الوفاق الوطني..وأنا لا أطالبها بأكثر مما تستطيعه، وأطالب القوى السياسية الفاعلة وخاصة تلك التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني بأن تثبت مصداقيتها بالالتزام بالقواسم المشتركة التي توصلنا إليها في مؤتمر الحوار الوطني والسير بطريق تطبيع الأوضاع بشكل عام بغض النظر عن أي تنوع نمثله..وهذا سيكون بالتأكيد المخرج الوحيد لليمنيين حتى يستطيعوا بناء المستقبل لهم ولأبنائهم وأحفادهم على هذه الأرض الطيبة.

الحكم الرشيد

* وثيقة مؤتمر الحوار الوطني أكدت على ضرورة تطبيق مبدأ الحكم الرشيد، وهذا المبدأ قائم على الحد من الفساد..هل عوامل تطبيق هذا المبدأ متوفرة؟

- نحن في منظمة "يمن باك" خلال الفترة الماضية منذ تأسيس المنظمة في عام 2007م عملنا على عدة محاور، أول هذه المحاور تعزيز مصفوفة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد لأن سبب انتشار الفساد هو ضعف التشريعات وربما تكون هناك ثغرات في بعض التشريعات أو غيابها، وبالتالي كان هناك دور للمنظمة والبرلمان في صياغة عدد من التشريعات، كانت هذه البداية لمصادقة الجمهورية اليمنية لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد، وتم عكس هذه الاتفاقية في قانون خاص بمكافحة الفساد والتي انبثقت عنه الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد..إضافة إلى ذلك كان هناك قانون براءة الذمة المالية، وكان يحتاج هذا القانون إلى تشريع من ضمن هذه التشريعات قانون حق الحصول على المعلومة وكان للمنظمة دور كبير في إعداده وترويجه وتسويقه وإقراره من خلال عقد ورش عمل ومؤتمرات دولية ومحلية من أجل مناصرة هذا القانون والذي تم تقديمه في 2007م وتم إصداره في 2012م..وهو يعتبر من الأساسية المعززة للشفافية..لنعمل ح أجل تعزيز النزاهة ومبادئ الشفافي الرشيد..كان هناك فريق كامل في مؤت الوطني عني بمسألة الحكم الرش ينضوي تحته الشفافية والمساءلة و والنزاهة.

جهات مختلفة

* هناك جهات مختلفة للحد من كالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمحاسبة وغيرها من الجهات.. ما في هذا الاتجاه؟

- بالتأكيد لا أحد يستطيع نكران الج بذلت خلال السنوات الماضية، بالتأ جهود بذلت كانت نتائجها أن الن يفكرون ويتحدثون عن مسائل كانت أذهان الناس، بدأ الناس يفكرون و بصوت مسموع وتنتقد الظواهر ا يتم التغاضي عنها ويتم طرح الأفكا حتى يشعر الآخرون أنهم لن يمروا كانت هناك ممارسات فاسدة.. كان توعية بقضايا الفساد والثغرات ال على المواطنين أن يكونوا مشاركين في الفساد.

خلط في المهام

* البعض يقول أن تعدد جهات الفساد عامل مساعد لارتفاع نسبة ماذا تقول في هذا؟

- ربما يكون هناك خلط بين مها المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد..ليس معنى ا بمحاسبة الشخص على أدائه، ا بمعناها الاقتصادي والمحاسبي، وه معنية بالمحاسبة معنية برصد الموجودة في أداء المؤسسات الحكومي العام والمختلط والمؤسسات الا المستقلة.

وأعتقد أنه من أجل محاربة الفس تعزيز التشريعات الضامنة لمكافحة ونحن بحاجة إلى تعديلات قانونية تم الذمة المالية وتتحدث عن إنشاء سو المالية التي تعزز من مبدأ الشفافي الرشيد، بمعنى يجب حوكمة الشرك لن يتم إلا بظهور مؤسسات اقتصادي كسوق الأوراق المالية، وتكون المؤسس مجهر الشعب بشكل عام.

ثقافة واستشعار

* برأيك كيف تتخلص اليمن من هذه

- التخلص من هذه الظاهرة أمر م يجب أن تكون هناك إرادة حقيقي باتجاه تفعيل مبدأ الثواب والعقاب، و الثغرات التشريعات القانونية، بمخاطر الفساد على أوضاع الناس ا وحاجة الناس للتكاتف بعيدا عن ا السياسية، وعلى الجميع وضع أي بعض للانطلاق إلى المستقبل وتعز بين الجميع..أنا على يقين أن تحس السياسي والأمني وتعزيز الثقة وا اليمنيين أنهم بحاجة إلى بعضهم بمختلف اتجاهاتهم سيحد من هذه